

Distr.: General
14 August 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الثالثة والخمسون المستأنفة
14-18 أيلول/سبتمبر 2020

برنامج العمل

ورقة مقدّمة من حكومة اليابان

مذكّرة من الأمانة

قدمت حكومة اليابان مقترحا بشأن تقييم مسألة تسوية المنازعات في السياق الحديث لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة. وقد تلقت الأمانة الورقة في 14 آب/أغسطس 2020. وترد في مرفق هذه المذكرة ترجمة لنص تلك الورقة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



مقترح بشأن تقييم مسألة تسوية المنازعات في السياق الحديث

لقد استلزمت جائحة كوفيد-19، التي تمثل أحد أكبر التحديات التي عرفها التاريخ الحديث، اتخاذ تدابير صارمة في جميع أنحاء العالم من أجل احتواء انتشار المرض. وقد تسببت تدابير التصدي هذه في تعطيل التجارة والأعمال التجارية الدولية، التي استلزم الأمر معالجتها في آن واحد بوسائل تهدف إلى تخفيف هذا الأثر السلبي. وهكذا، أصبحت المعاملات التجارية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الإلكترونية، واتخذت الأعمال التجارية خطوات من أجل معالجة ضعف سلاسل التوريد لديها.

وقد أبرزت الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى تحسين القدرة على الصمود أمام هذه الأزمات العالمية وتحقيق التحديث. وفي سياق عمل الأونسيترال، نشأت أشكال جديدة من المنازعات وأصبح إصلاح إجراءات تسوية المنازعات أمراً لا غنى عنه.

وعلى هذا الأساس، ولغرض التعجيل بالجهود الجارية من أجل تحديث القواعد والمعايير في ميدان القانون التجاري الدولي وزيادة تعزيزها، أصبح تقييم التطورات ذات الصلة نهجاً متزايد الأهمية.

وفيما يتعلق بالمناقشات الجارية في إطار الأونسيترال، فالمجالات التي تجتذب اهتماماً خاصاً والتي لها صلة بهذا السياق هي تسوية المنازعات المتعلقة بالتكنولوجيا العالية، والنكاه الاصطناعي في إطار الاقتصاد الرقمي، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (عبر الإنترنت)، والتحكيم المعجل، وإجراءات تسوية المنازعات عن بعد.

وفي ضوء ما تقدم، تقترح اليابان أن تضطلع الأمانة بالأنشطة اللازمة، بما في ذلك إجراء البحوث واستضافة اجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية الشبكية والمشاورات عبر الإنترنت، بغية جمع المعلومات عن أحدث الاتجاهات السائدة في العالم فيما يتعلق بتسوية المنازعات وإجراءاتها والقيام، بناء على نتائج هذه الأنشطة، بتجميع المعلومات ذات الصلة.

وترى اليابان أن اضطلاع الأمانة بهذه الأنشطة سوف:

- يتيح تجميع وتوفير المعلومات الواقعية والموضوعية ذات الصلة باستبانة مجالات العمل الذي يمكن أن تضطلع به الأونسيترال مستقبلاً؛
- يتيح دعم أنشطة المساعدة التقنية التشريعية ومساعدة البلدان النامية من أجل تمكينها من المشاركة على نحو نشط في أعمال الأونسيترال، ولا سيما في ميدان تسوية المنازعات والتجارة الإلكترونية؛
- يسهم في التوعية بأنشطة الأونسيترال في مجال القانون التجاري الدولي.

ولذلك تقترح اليابان أن تطلب اللجنة إلى الأمانة إيجاد الوسائل المناسبة لتنفيذ هذا المقترح.